



وزارة الاقتصاد
MINISTRY OF ECONOMY

مراجعة السياسات التجارية

تقرير مراجعة السياسة التجارية- تايلند

قطاع التجارة الخارجية
ادارة سياسات التجارة الخارجية

2016

الفترة التي يغطيها التقرير

تعمل وزارة الاقتصاد ضمن أهدافها ومهامها وأنشطتها العديدة على تحسين وعي القطاعين العام والخاص بأنظمة التجارة والاستثمار لدى الشركاء الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وذلك من خلال رصد وتحليل ما يرد في تقارير ودراسات البلدان الصادرة عن منظمة التجارة العالمية ، وفي مصادر المعلومات المعتمدة الأخرى .

وفي هذا السياق، فإن إدارة سياسات التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد استهلكت سلسلة من التقارير المختصرة بشأن مراجعات السياسة التجارية للشركاء التجاريين التي تصدرها منظمة التجارة العالمية باعتبارها من أهم مصادر المعلومات المتعلقة بقواعد وقيود التجارة والاستثمار لأية دولة عضو في المنظمة، ومن ثم فإن هذا التقرير يركز على تقرير مراجعة السياسة التجارية الصادر عن منظمة التجارة العالمية عن عام 2016م.

وتتضمن هذه التقارير تحليلات عميقة بشأن سياسات التجارة الخارجية لدى الدول المقصودة من حيث بيئتها الاقتصادية، وما تطبقه من نظم لسياسة تجارتها الخارجية، وأيضاً السياسات والممارسات التجارية النافذة لديها والمؤثرة على الصادرات والواردات والإنتاج والاستثمار والخصخصة، هذا فضلاً عن التحليل المفصل للسياسات المطبقة لكافة القطاعات الاقتصادية للدولة كل على حدة.

تطورات القطاعات الاقتصادية

أوضح التقرير ان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتايلاند كان 7.3٪ في عام 2012 نتيجة لقوة الاستهلاك المحلي و لكن انخفض إلى 0.9٪ في عام 2014 و لكن من المتوقع ان الاصلاحات التي تعمل عليها الحكومة لتقوية تنافسية الاقتصاد التايلندي ستساعد على النمو في عام 2015 و عام 2016. اما بالنسبة لمعدل التضخم انخفض في عام 2014 تدريجياً إلى 1.9٪ و هو نصف مستوى عام 2011.

و أورد التقرير أن خلال الفترة قيد الاستعراض تعمل حكومة تايلاند على الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحفيز الإنتاجية و تحسين القدرة التنافسية عالمياً و تطوير البنية التحتية و تشجيع الابتكار والصناعات في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مما سيؤدي الى الانتعاش الاقتصادي. ومنذ أبريل 2013 قد خفض بنك تايلاند (BOT) تدريجياً معدل الفائدة من 2.75٪ إلى 1.5٪، وكان العجز المالي في الارتفاع لاستيعاب الإنفاق الحكومي الإضافي بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية.

أوضح التقرير أن تايلاند تتميز بقطاع الصناعات التحويلية المتنوع المدعم من قبل الحوافز المالية و الحماية جمركية على بعض المنتجات بما في ذلك الدراجات النارية والسيارات و خلال فترة قيد استعراض تعرض القطاع سلبا بسبب الزلزال الكبير في اليابان الذي اثر على سلسلة التوريد .

و أورد التقرير أن في عام 2014 عملت الحكومة لتطوير قطاع المطاط لمواجهة الأسعار العالمية وزيادة العرض وانخفاض الطلب وهذا يشمل مختلف تدابير الدعم، بما في ذلك إنشاء مخزون احتياطي لتحقيق الاستقرار في أسعار المطاط وتوفير قروض ميسرة للمزارعين.

بالإضافة إلى ذلك واصل قطاع الخدمات في النمو و تحتفظ تايلاند بحضور قوي في مجال الخدمات المصرفية والاتصالات والنقل من خلال شراء حصص في شركات أو تشغيل الشركات المملوكة للدولة. وظل القطاع المصرفي قوي ومستقر خلال الفترة قيد الاستعراض وكان هناك تحرير للخدمات المصرفية وفي البنوك وشركات التأمين للسماح بمشاركة أجنبية أكبر في هذه القطاعات الفرعية.

الاتفاقيات الثنائية و متعددة الاطراف

اورد التقرير فما يخص الاتفاقيات الثنائية بان اتفاقية التجارة الحرة بين تايلند و بيرو قد دخلت في حيز التنفيذ و اما بالنسبة لاتفاقياتها مع شيلي فقد تم التوقيع عليها و هناك تقدم ملحوظ في المفاوضات مع مجموعة الاسيان الاقتصادية.

وكما قامت تايلند بالالتزام بتقديم حصة للدول الاقل نموما فيما يتعلق بالنفاذ الى الاسواق. و كما اوضح التقرير التأثير السلبي على الصناعات التايلندية بعد الغاء الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي و تركيا نظام الافضليات. اما فيما يتعلق في قضايا تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية فلم تكن تايلند طرف في اي قضية منذ عام 2012.

تسهيل التجارة

و يبين التقرير أن الحكومة تعمل على اجراء تحسينات لتسهيل التجارة و انضمت الى اتفاقية كيو تو المعدلة اعتبارا من يونيو 2015 و في مراحل تصديق على اتفاقية تسهيل التجارة قبل نهاية عام 2015. و ليس هناك اي تغيير فيما يخص التقييم الجمركي و قواعد المنشأ منذ التقرير السابق للمراجعة السياسة التجارية لتايلند.

العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات

وعلى صعيد العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة فتبين أن حجم التجارة الثنائية غير النفطية بين تايلند ودولة الإمارات العربية المتحدة بما فيها تجارة المناطق الحرة تبلغ حوالي 5.2 مليار دولار خلال عام 2015، ومن ثم فإن البلدين يعملان على تعزيز علاقتهما الاقتصادية ومصالحهما المشتركة. مشيراً إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تصدر إلى تايلند الومنيوم غير مشغول (خام) ، حلي ومجوهرات واجزائها من معادن ثمينة او من معادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة. وتستورد منها سيارات وغيرها من العربات السيارة المصممة اساساً لنقل الاشخاص ، حلي ومجوهرات واجزائها ، سيارات لنقل البضائع .

الاستثمار الاجنبي المباشر

وأورد التقرير أن الحكومة التايلندية تعمل على دعم للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية والمناطق النائية من خلال عدة مبادرات و منها تقديم الحوافز مثل حزمة الإعفاء الضريبي او تقليل الضرائب. و أيضا يتم دعم أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة من خلال الاعفاء الضريبي لتحسين الاليات المستخدمة و أيضا هناك تركيز لدعم نشاطات معينة هامة مثل الزراعة و الطاقة و إعانات المستهلك النطاق عبر الدعم بما تعادل 1.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الاماكن التي تخضع لعملية الإصلاح في القطاعات الاقتصاد مثل الزراعة والموارد الطبيعية والطاقة والتصنيع والمالية والاتصالات والنقل والبنية التحتية والاجتماعية والتكنولوجيا و بعض والخدمات الأخرى، وهناك جهود الخخصة جارية لهذه القطاعات .

وذكر التقرير أن الحكومة تعمل على تطوير العلاقات الاستثمارية مع كمبوديا، وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وميانمار وفيتنام والصين وتعتمد تايلند على التجارة في السلع و الخدمات. و هناك حدى ادنى للاستثمار الاجنبي المباشر في العديد من القطاعات بما في ذلك الزراعة و مصايد الأسماك ووسائل النقل و التعدين و مختلف الأعمال التجارية المتعلقة بالفنون والحرف اليدوية والثقافة و الخدمات المالية و الاتصالات والسياحة و في بعض القطاعات مطلوب موافقة رسمية قبل الحكومة للمستثمر الأجنبي.

معالم بارزة

و ذكر التقرير أن خلال الفترة قيد الاستعراض واصلت تايلاند في سبل تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال إعداد قوانين جديدة أو تعديلات قانونية في العديد من المجالات لمواءمة الإطار التشريعي لأحكام عديدة من المعاهدات الدولية بما في ذلك منظمة التجارة العالمية على الترخيص الإجباري و لكنها لم توقع بعد.

و أوضح التقرير بأن سياسة المنافسة لا تغطي الشركات المملوكة للدولة و لا حتى تعاونيات المزارعين وأنه جاري العمل حاليا لتوسيع النطاق التشريعي ليغطي جميع الشركات ، اما بما يخص حوكمة الشركات فقد امتثلت تايلند للمعايير الدولية في عدد من المجالات الرئيسية.

وأفاد التقرير أن تايلاند تستخدم المشتريات الحكومية باعتبارها أداة هامة للسياسة الاقتصادية مع تفضيلات سعر 7٪ التي تمنح للموردين المحليين و الذي تم تنفيذها بالكامل اعتبارا من أواخر عام 2014، والحكومة وضعت تشريعات لإدارة مخاطر الفساد في هذا المجال. لكن تايلاند لم توقع على اتفاق عديد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية حول المشتريات الحكومية و ما زالت مراقب في لجنة منظمة التجارة العالمية حول المشتريات الحكومية اعتبارا من يونيو 2015.

و أبرز التقرير أن تايلند تعمل على ثمانية قوانين تهدف إلى تحويلها إلى الاقتصاد الرقمي مثل التعديلات في قانون قطاع النقل الجوي والقوانين البحرية الرئيسية . كما يعتبر قطاع السياحة مصدر رئيسي للنقد الأجنبي كما تواصل الترويج للسياحة الطبية في تايلند.